

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، محمد إبراهيم، ناجي الزعبي، باسم المبيضين

طلب وزير العدل بكتابه رقم (١٤٨٢/١٠/٧) تاريخ ٢٠١٧/٢/٨ من رئيس النيابة العامة عرض ملف القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٤٣٩١) المفصولة بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٤ من قبل محكمة صلح جزاء شرق عمان والاستئنافية الجزائية رقم (٢٠١٦/١٧٠٩) المفصولة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١١ من قبل محكمة بداية جزاء شرق عمان بصفتها الاستئنافية بقرار يتضمن رد الاستئناف شكلاً على محكمة التمييز سنداً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

طالباً نقض الحكم الصادر عن محكمة بداية جزاء شرق عمان بصفتها الاستئنافية في الدعوى المشار إليها للأسباب التالية :-

١. لم يتبلغ المستدعي (لا بصفته الشخصية ولا بصفته مفوضاً عن المستدعية شركة الصادر بحقه بمثابة الوجاهي بالقضية الصلحية الجزائية المشار إليها أعلاه بالذات الأمر الذي يعتبر مخالفة لنص المادة (١٨٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تستوجب تبليغ الشخص المحكوم عليه بالذات .

٢. لم تستمع محكمة الدرجة الأولى لشهادة المشتكى للإحاطة بالظروف التي أحاطت بتنظيم الشيك موضوع الدعوى رغم أن شروحات البنك المسحوب عليه تفيد بأن الشيك مبلغ عنه مفقود واختلاف توقيع الساحب .

٣. صرفت محكمة الدرجة الأولى النظر عن قرارها القاضي بإجراء الخبرة الفنية على الشيك موضوع الدعوى .

٤. لم تفسخ محكمة الاستئناف الحكم الأساس للمرة الأولى من قبل المستدعين لتمكينهما من تقديم بيناتهما ودفوعهما .

بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ وبكتابه رقم (٢٩٦/٢٠١٧/٤/١) رفع رئيس النيابة العامة الأوراق إلى محكمتنا طالباً نقض الحكم الصادر عن محكمة بداية جزاء شرق عمان بصفتها الاستئنافية للأسباب الواردة في كتاب وزير العدل .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن المشتكى كان
وبتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠ قد تقدم بالشكوى الجزائية رقم (٢٠١٦/٣٠٩٠) لدى محكمة صلح جزاء شرق عمان نسب فيها إلى المشتكى عليهما :-

١.

٢.

جرم إصدار شيك لا يقابله رصيد خلافاً للمادة (٢١/٤/١) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة صلح جزاء شرق عمان الدعوى وبتاريخ ٢٠١٦/٥/٤ وبالقضيه رقم (٢٠١٦/٣٠٩٠) وبغياب المشتكى عليهما المقرر إجراء محاكمتها غايياً قررت المحكمة تعديل وصف الجرم المسند للمشتكى عليهما من جرم إصدار شيك لا يقابله رصيد خلافاً للمادة (٢١/٤/١) من قانون العقوبات إلى جرم إصدار شيك

بصورة تمنع صرفه خلافاً للمادة (٤٢١/١هـ) من القانون ذاته وإدانة المشتكى عليهما بالجرم حسب الوصف المعدل والحكم على المشتكى عليه بالحبس مدة سنة والرسوم والغرامة مئة دينار والرسوم والحكم على المشتكى عليها شركة عملاً بالمادة (٣/٧٤) من قانون العقوبات بالغرامة مئتي دينار والرسوم .

لم يرتض المشتكى عليهما بالقرار فاعتراضا عليه أمام المحكمة ذاتها وبتاريخ ٢٠١٦/٧/١٤ وبالقضية الاعتراضية رقم (٢٠١٦/٤٣٩١) أصدرت محكمة صلح جزاء شرق عمان قراراً بمتابعة الجاهي بحق المشتكى عليهما تضمن رد الاعتراض وتأييد الحكم المعترض عليه .

لم يرتض المشتكى عليهما بالقرار فطعنا فيه استئنافاً وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/١١ وبالقضية رقم (٢٠١٦/١٧٠٩) أصدرت محكمة بداية جزاء شرق عمان قرارها المتضمن رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية .

وعن أسباب الطعن :-

وبالنسبة للسبب الأول :-

الدائر حول الطعن بأن المستدعي لم يتبلغ لا بصفته الشخصية ولا بصفته مفوضاً عن المستدعية شركة الحكم الجزائي الصادر بحقه بمتابعة الجاهي بالقضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٦/٤٣٩١) المشار إليها أعلاه .

وفي هذا فإن تبليغ الأوراق القضائية يتم وفق القواعد المنصوص عليها في المواد (٤ - ١٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

ومن استقراء نص المادة (٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية يتبين أنه إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من وجده من المذكورين فيها (غير المطلوب تبليغه) عن التوقيع على ورقة التبليغ بالتسليم وجب على المحضر أن

يلصق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها على الباب الخارجي أو على جانب ظاهر للعيان في المكان الذي وقع فيه موطن الشخص المطلوب تبليغه أو محل عمله بحضور شاهد واحد على الأقل ثم يعيد النسخة من ورقة التبليغ إلى المحكمة التي أصدرتها مع شرح بواقع الحال عليها .

وفي الحالة المعروضة :

ومن الرجوع إلى مذكرة تبليغ الحكم رقم (٢٠١٦/٤٣٩١) الصادر عن محكمة صلح حقوق شرق عمان بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٤ يتبين أنها تضمنت مشروحات تفيد بأن المحضر ذهب إلى الشركة المطلوب تبليغها التي يعمل فيها المستدعي والمطلوب تبليغه موضوع إعلام الحكم المطلوب تبليغه ولم يجد المطلوب تبليغه ورفض الموظف بالشركة الاستلام والتوقيع فقام المحضر بإصاق مذكرة تبليغ الورقة القضائية الخاصة بالمستدعي عنان وشركة عنان في مكان بارز وواضح للعيان على باب الشركة (المول) بحضور الشاهد خليل أحمد سالم وتضمن التبليغ ساعة التبليغ وتوقيع المحضر والشاهد فيكون تبليغ إعلام الحكم الصلحي الجزائي المذكور للمستدعيين والحالة هذه صحيحاً وموافقاً للقانون ويتفق وأحكام المادة (٩) المشار إليها آنفاً ويكون استناد محكمة البداية بصفتها الاستئنافية إليه برد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية المحددة بالمادة (٤/١٠) من قانون محاكم الصلح صحيحاً ومنطقاً وأحكام القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز :-

الدائرة حول الطعن بعدم استماع محكمة الدرجة الأولى لشهادة المشتكى للإحاطة بالظروف التي أحاطت بتنظيم الشيك موضوع الدعوى وصرف النظر عن إجراء الخبرة الفنية وأن الطعن كان أمام محكمة البداية بصفتها الاستئنافية للمرة الأولى .

وفي هذا فإن محكمة الاستئناف ردت الاستئناف شكلاً ولم تبحثه موضوعاً وأيدتها في ذلك محكمتنا وإن ما ورد في هذه الأسباب يتعلق بموضوع الدعوى ومن غير الجائز بحثه ما دام أن محكمة الاستئناف ردت الاستئناف شكلاً مما يتعين الالتفات عنها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأبيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٣/٥ م.

الرئيس



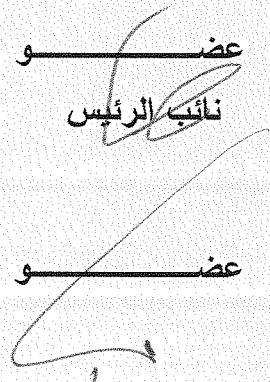
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

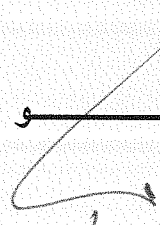


عضو

نائب الرئيس



عضو



رئيس الديوان

دقيق / غ . ع



lawpedia.jo